Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات

Volume 17 | Issue 2 Article 3

2016

Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case study

Wolhi Boualem
University of M'sila, Algeria, WolhiBoualem@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu

Part of the Accounting Commons

Recommended Citation

Boualem, Wolhi (2016) "Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case study," *Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 17 : Iss. 2 , Article 3.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

Boualem: Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case st

ملامح إستراتيجية احتواء الاقتصاد الموازي- حالة الجزائر

د.ولهي بوعلام

ملخص:

يعد الاقتصاد الموازي من اخطر العقبات التي لا تزال تعترض الأثر الايجابي لسياسات الدولة التنموية وهو ما يميز الدول النامية عن الدول المتقدمة منها بالأخص تلك التي تعتمد على تصدير المحروقات على غرار الجزائر ودول عربية أخرى. ذالك إن الاقتصاد الموازي فيها يستحوذ على ما يقارب 40 ٪ من حجم الأنشطة المنتجة جبائيا وهو ما يجعلها خارج مجال الاستحواذ الفعلي لإيراداتها. غير انه وفي ظل تداعيات الأزمة الراهنة المتمثلة في انخفاض عائدات الجباية البترولية سارعت السلطات العمومية في الجزائر إلى تبني عديد الإجراءات الهادفة إلى ترشيد النفقات العمومية من جهة، والبحث في إمكانية احتواء المبالغ المهربة نحو الاقتصاد الموازي من جهة أخرى، ولعل من أهم الأهداف المنشودة على المديين المتوسط و البعيد هو الانتقال بالاقتصاد من الطبيعة الريعية إلى الطبيعة المنتجة لمرحلة ما بعد 2015 .

Abstract:

The parallel economy of is the most serious obstacles that still hinder the positive impact of the policies of the developmental state this what distinguishes the developing countries from the developed countries in particular, including those that rely on the export of hydrocarbons similar to Algeria and other Arab countries.

That the parallel economy in them which accounts for nearly 40% of the volume of productive activities tax making it outside the scope of the actual acquisition of its revenues except. that in the aftermath of the current crisis of low petroleum revenue collection public authorities in Algeria rushed to adopt several measures aimed at rationalizing public expenditure on the one hand, and research into the possibility of containing amounts of smuggled towards parallel economy on the other hand, perhaps the most important objectives in the medium term and the remote is to move the economy of the rentier nature to nature produced for the post-2015.

Published by Arab Journals Platform, 2016

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

1- مشكلة البحث

يعد الاقتصاد الموازي من اخطر العقبات التي لا تزال تعترض الأثر الايجابي لسياسات الدولة التنموية وهو ما يميز الدول النامية عن الدول المتقدمة منها بالأخص تلك التي تعتمد على تصدير المحروقات على غرار الجزائر ودول عربية أخرى .

ذالك إن الاقتصاد الموازي فيها يستحوذ على ما يقارب 40 ٪ من حجم الأنشطة المنتجة جبائيا وهو ما يجعلها خارج مجال الاستحواذ الفعلي لإيراداتها. غير انه وفي ظل تداعيات الأزمة الراهنة المتمثلة في انخفاض عائدات الجباية البترولية سارعت السلطات العمومية في الجزائر إلى تبني عديد الإجراءات الهادفة إلى ترشيد النفقات العمومية من جهة، والبحث في إمكانية احتواء المبالغ المهربة نحو الاقتصاد الموازي من جهة أخرى، ولعل من أهم الأهداف المنشودة على المديين المتوسط و البعيد هو الانتقال بالاقتصاد من الطبيعة الريعية إلى الطبيعة المنتجة لمرحلة ما بعد 2015 .

ومن هذا المنطلق تبرز الإشكالية التالية :

ما هي ملامح إستراتجية الجزائر لاحتواء الاقتصاد الموازي لمرحلة ما بعد 2015 ؟

2- أهمية البحث

محاولة المساهمة في تحليل إستراتجية الدولة الجزائرية لاحتواء الاقتصاد الموازي في ظل الانحسار التدريجي لمداخيل الجباية البترولية

3- أهدف البحث: يهدف هذا البحث إلى :

- إبراز الإطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي
- التعرف على أثار وانعكاسات الاقتصاد الموازي في الجزائر.
- الوقوف على أهم الإجراءات المتخذة في سبيل احتواء الاقتصاد الموازي وسبل تفعيلها

4- خطة البحث

انطلاقا مما سبق سوف نحاول معالجة إشكالية البحث ضمن المحاور التالية :

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي .

المحور الثاني: ملامح الاقتصاد الموازي في الجزائر واهم روافده

المحور الثالث: تقييم الإجراءات الجبائية والرقابية لاحتواء الاقتصاد الموازي

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 2

Boualem: Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case st

◙ الإطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي :

لقد تعددت المصطلحات المرتبطة بالاقتصاد الموازي فمن الباحثين من يصطلح عليه بالاقتصاد الخفي و منهم من يصطلح عليه باقتصاد الظل و الاقتصاد الأسود ومنهم آخرون من يطلق عليه الاقتصاد غير الرسمي، ذلك أن نظرة الباحثين قد تختلف من حيث الفقه القانوني، ومن حيث الممارسات و الآثار الفعلية المرتبطة بهذه الظاهرة، إلا أنه سيتم التركيز على مصطلح الاقتصاد الموازي إدراكا منا بشمولية المصطلح في الجزائر من جهة وعدم وجود اختلافات جوهرية بين مختلف المصطلحات من جهة أخرى.

أولا : مفهوم الاقتصاد الموازي: هناك عدة تعاريف للاقتصاد الموازي من بينها :

- **التعريف الأول**: هو كافة الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم إدراجه رسميا ضمن حسابات الناتج القومي، لتعمد إخفائه تهربا من الضريبة ، او تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بنشأة النشاط، أو بسبب إن هذه الأنشطة المولدة للدخل مخافة للقوانين في البلاد.(مصطفى الشرقاوي ، 2006 ، ص:06)
- **التعريف الثاني** : بأنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية، أي لا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية بالإضافة إلى كونه يتهرب من دفع كافة الاستحقاقات المترتبة عليه (الضرائب والرسوم....).(ملاك ،2011 ،ص: 15)

ولعل من الضروري لفت الأنظار إلى أن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تخص الاقتصاد القومي المعلن، إلا انه ثبت في عديد من الدراسات الحديثة ا ن إي دولة لديها إلى جانب الاقتصاد الظاهر المعلن – اقتصاد خفي يتعايش جنبا إلى جنب معه ويسير موازيا له وتمارس فيه الأنشطة المشروعة وغير المشروعة ولذلك يتولد عنها بما يسمى بالأموال القذرة التي ستكون محل عملية غسيل عبر البنوك والمؤسسات المصرفية.(عبد المطلب 2002 ، ص: 24)

- **التعريف الثالث** : جاء في معجم إدارة الأعمال أن الاقتصاد الموازي هو جزء من الاقتصاد الذي ينطوي على بيع السلع والخدمات نقدا وبالتالي لا يصرح بها إلى إدارة الضريبة.

Published by Arab Journals Platform, 2016

- **التعريف الرابع:** لقد عرف Friedrich Schneider وآخرون اقتصاد الظل بأنه اقتصاد الظل كل السوق التي تعتمد على الإنتاج القانوني من السلع والخدمات التي يتم إخفاؤها عمدا من السلطات العامة لتحقيق الأهداف التالية :

- لتجنب دفع قيمة إضافية من الضرائب الأخرى.
- لتجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.
- لتجنب الاضطرار إلى تلبية بعض معايير سوق العمل القانوني مثل الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل.
- لتجنب الالتزام ببعض الإجراءات الإدارية مثل استكمال الاستبيانات الإحصائية و النماذج الإدارية الأخرى. (friedrich Schneider july 2010 , p:5

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن الاقتصاد الموازي يتسم بالخصائص الهامة التالية:

- الدخل المحقق لا يدرج ضمن حسابات الناتج القومي ، ولا تخضع الأنشطة المولدة له إلى الضريبة.
- الانتشار الواسع للأنشطة غير الشرعية و ما يتولد عنها من أموال قذرة و غسيل.
- انتشار الفساد الإداري والمالي بالقطاعات العمومية الحساسة كإدارة الضرائب وإدارة الجمارك، و إدارة التجارة.
- فوضوية سوق العمل وعدم التحكم في الالتزامات القانونية و الاجتماعية المرتبطة بالعمال و آداءاتهم.
- الانحسار التدريجي للمؤسسات الشريفة المندرجة في الاقتصاد الرسمي.

ثانيا: أسباب انتشار الاقتصاد الموازي: ترجع أسباب انتشار الاقتصاد الموازي إلى جملة من العوامل لعل أهمها:

1-عدم كفاءة النظام الضريبي :

إن غياب العدالة الضريبية كان احد الأسباب للاستياء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمام السياسة الضريبية المصممة تصميما جيدا دور مهم التي

Boualem: Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case st

ينبغي أن تضطلع جنبا إلى جنب مع سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي تعزز النمو الاقتصادي (صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2015، ص10)

ولقد ركزت جل السياسات بشكل أساسي على إصلاحات الإنفاق في السنوات الأخيرة مما يعكس الحاجة إلى وسائل أكثر فعالية من حيث التكلفة لدعم الفقراء والإمكانية الأكبر لسياسات الإنفاق لإعادة توزيع الدخول مقارنة بالسياسات الضريبية ، ولطلك لذلك تطرح عديد الأسئلة لعل أهمها :

- هل العبء الضريبي موزع بالتساوي؟
- هل يتسم تنفيذ الأنظمة الضريبية بالعدالة؟
- هل يؤثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة للدولة؟

وقد لا يستغرب احد بالعودة إلى الثلاثية المقدسة التي أطلقها ادم سميث لتحقيق اعلي درجات الرفاهية والمتمثلة في : **السلام+الضرائب السهلة +العدالة = رفاهية المجتمع**

وهو ما ركزت عليه مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في معرض التشخيص الذي قدمته بعنوان تعبئة الإيرادات الضريبية والنظام الضريبي الدولي (كريستين لاغارد، فيفري 2016)

2-تقييد ممارسة الأنشطة الاقتصادية

إن التدخل الحكومي يفرض قيودا لضبط ممارسة الأنشطة الاقتصادية ويجعل الأفراد يلتفون حول هذه القيود للتحايل والبحث عن الثغرات لاستغلالها وبالتالي ممارسة تلك الأنشطة الاقتصادية بصورة خفية.(تدريست كريمة ، الجزائر 2014 ، ص: 77)

3- طبيعة العلاقات المتباينة الموجودة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي :

و في هذا الإطار ظهرت ثلاث تيارات فكرية تناولت هذه العلاقة وهي: (ملاك، ص 54)

أ- **التيار الثانوي**: الذي يرى أنصاره بان الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد هامشي ليس له علاقة مباشرة مع القطاع الرسمي وهو يشكل مصدر رزق لشريحة الفقراء، ولقد ظهر هذا الاقتصاد لان النمو الاقتصادي والتطور الصناعي لم يوفقا في امتصاص البطالة .

Published by Arab Journals Platform, 2016

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

ب- **التيار البنيوي**: يرى أنصاره بان الاقتصاد غير الرسمي نابع من الاقتصاد الرسمي، وان الرأسماليين الذين لهم نفوذ في الاقتصاد الرسمي يحاولون إضعاف علاقات العمل بين القطاعين وبالتالي جعل اليد العاملة تحت تبعيتهم من اجل تخفيض تكلفة العمل .

ج- **التيار القانوني** : يرى أنصاره بان العمل غير الرسمي أو بالأحرى الأنشطة غير المصرح بها هي بمثابة رد فعلي عقلاني في المبالغات القانونية المفروضة من قبل الإدارة.

4- محدودية الإدارة الجمركية في المتابعة وقمع المخالفات المتعلقة بالصرف وبحركة رؤوس الأموال من والى الخارج، وذلك لاعتبار أن الإدارة الجمركية في الجزائر ودول أخرى هي الإدارة الأكثر ارتباطا بحركة الصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج خصوصا ما تعلق بعملية الاستيراد و التصدير على غرار البنوك وهيئات مالية أخرى.

(بوسقيعة ، 2015ص،158)

◙ مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر وأهم روافده

أولا: مظاهر الاقتصاد الموازي:

إن الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل يتميز بوجود الأنشطة الاقتصادية التي تتم بعيدا عن أعين الحكومات و أجهزتها الرقابية، ومما يهيأ هذه الظروف للمنافسة غير الشريفة، ومع مرور الوقت تصبح المؤسسات الفاسدة هي السائدة في السوق.

في الجزائر هناك قلق واضح إزاء الاقتصاد الموازي و المضاربة الطفيلية، و كان التأكيد من طرف رئيس الجمهورية في خطابه أثناء الجلسات الوطنية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قال ... " و لما كان من المؤكد أن الاقتصاد الطفيلي لحق الضرر بالتنمية الوطنية، كان لابد من القضاء عليه (بوتفليقة جانفي 2005)، و في ذات السياق يرى محافظ بنك الجزائر إلى أن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة جانفي 2011 في الجزائر هي التركيبة غير الملائمة للسوق الجزائرية.(المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2011، ص :19.)

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 6

من جهة أخرى حددت المديرية العامة للضرائب أهم مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر و كانت كالتالي (رسالة المديرية العامة للضرائب ، الجزائر ،2011):

- البيع و الشراء بدون فواتير.
- تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي.
- تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال.
- تخصيص الثمن المصرح به لدى الجمارك.
- استخدام التسديد النقدي بدل التعامل بالشيكات.
- التغير القانوني و المحاسبي لمختلف القوانين الأساسية والسجلات التجارية.
- إقامة النشاط التجاري و غيره ضمن مناطق غير حضرية و غير تجارية.

وتبين بعض الدراسات وجود علاقة عكسية بين كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقاسة بعدد المنشات لكل ألف ساكن وحجم الاقتصاد غير الرسمي مقاسا من خلال حصته في الناتج ومن بين أسباب هذه العلاقة العكسية تأثير المنافسة غير العادلة من القطاع غير الرسمي مثلما يوضحه الشكل الموالي إذ يشكل القطاع غير الرسمي من أهم ثلاث معوقات تحول دون تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر (صندوق النقد العربي، 2014 ، ص:216)

المصدر: قاعدة بيانات مسوحات المنشآت –البنك الدولي

الشكل رقم (01) :

أهم ثلاثة معوقات من وجهة نظر المنشآت في بعض الدول العربية

Boualem: Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case st

ثانيا : روافد الاقتصاد الموازي في الجزائر

1-الفساد الاقتصادي و الإداري :

تنجلي مظاهر الفساد في الأدوات التي تجعله ممكنا و هي كالتالي :

- تنفيذ اللوائح الحكومية (القرارات) مثل إصدار الرخص (التراخيص) و تقسم الأراضي إلى مناطق و غير ذلك من اللوائح التي قد تنطوي على قيمة اقتصادية كبرى.
- الإشراف على عقود الاستثمارات الحكومية التي قد تنطوي على محاباة لبعض المناطق دون غيرها.
- اتخاذ قرارات تتعلق بإدارة الضرائب (المراجعة المحاسبية و تحديد الجداول).
- الإشراف على عقود المشتريات الحكومية.
- الإشراف على وسائل الحصول على الخدمات العامة المنخفضة الثمن.
- الإشراف على تعيين الموظفين و ترقيتهم.
- الإشراف على إرساء الأشغال العامة أو عقود المشتريات على المؤسسات التي تحوز العطاءات و الهدايا.

ومن جهة أخرى جاء في التقرير الأول المتعلق بالإحصاء الاقتصادي سنة 2011 ان 70.1 ٪ من مؤسسات النسيج الاقتصادي في الجزائر تعتبر إن العامل الضريبي هو عامل معيق أكثر منه عملا مشجعا لاسيما عند القطاع الخاص التي بلغت فيه النسبة 70.7 ٪ ولقد تباينت النسبة من قطاع لأخر كالتالي(الديوان الوطني للإحصائيات، 2012, p ,25 www.ons.dz)

- قطاع التجارة : 72.1 ٪.
- قطاع الصناعة : 69.8 ٪
- قطاع الخدمات : 67.6 ٪
- قطاع المؤسسات الصغيرة : 68.3٪
- القطاع الريفي : 72.9 ٪

Published by Arab Journals Platform, 2016

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

وفي الجدول الموالي فان ترتيب الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد الذي تعده سنويا منظمة الشفافية الدولية وفيه يتضح ان الجزائر لم تحسن من وضعها العام بين سنتي 2013 و2014 .

الجدول رقم (01) :

ترتيب الجزائر حسب مدركات الفساد

السنوات	2012	2013	2014
الترتيب العالمي	34	36	36

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، التحميل من الموقع يوم 20/ 10/ 2015

2-الفساد في القطاع الضريبي

2-1- تقدير الفساد الضريبي

تعتمد المنهجية المتبعة هنا لتقدير الفساد الضريبي على مقارنة قياس العوائد الضريبية (الفعلية) في ظل الفساد، مع تلك (المحتملة) في ظل انتفاء الفساد، و يعكس الناتج المحلي الإجمالي المحتمل حساب الناتج بعد استبعاد الواردات لكون جميع الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية مرتبطة بالواردات، بالإضافة إلى أخذ سعر الصرف بعين الاعتبار بهدف تحويل قيمة الواردات من العملة الأجنبية إلى المحلية، لمعرفة مدى تأثير ذلك على حساب العوائد الضريبية.

2-2- آثار الفساد الضريبي

و من المعلوم أن الفساد في القطاع الضريبي له آثار عديدة من أهمها :

- عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يؤدي بالبعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءا ضريبيا غير حقيقي مما يخل بمبدأ العدالة الأفقية في حين لا يستطيع بعض الأمناء للقيام بذلك مما يحرم في نهاية المطاف القطاع المالي من إيرادات كانت متوقعة.
- يترتب على الممارسات الفسادية في القطاع الضريبي مقدرة زائغة على الدفع للمكلفين المتهربين (الجابري، ماي 2005.).
- شعور المكلف النزيه بالعبء الضريبي مما يقلص الأداء التنافسي له.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 10

Boualem: Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case st

- انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى كثير من المؤسسات و الأفراد مما يصعب من اتحاد السياسات الضريبية الملائمة في المدى المنظور على الأقل.

3- الرشـــوة

إلى وقت قريب كان ينظر إلى الرشوة نظرة ذاتية وأخلاقية لا علاقة لها بالتحليل الاقتصادي إلى أن تحولت إلى عنصر من عناصر التكاليف التي يتحملها المجتمع وتوسعت آثارها السلبية على مسار السياسات الاقتصادية في الاقتصاديات النامية وعلى كفاءتها في تخصيص الموارد وتوزيع الثروات وتوجيه الأسواق والتحكم في النشاط الاقتصادي (صالحي، ص 287).

ومن ثم يجب التركيز على ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر كاحد نتائج الرشوة الذي نميز فيه و سوف نتطرق إلى التهرب الضريبي المشروع الذي يحدث عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في القانون الجبائي و يصطلح عليه كذلك با التجنب الجبائي (ناصر ، 2004، ص 06).

ومن بين أهم الإجراءات التي اتبعتها السلطات العمومية للحد من نمو الاقتصاد الموازي المتعلقة با النظام الضريبي ما يلي(CREDAF ,juin 2007):

- توسيع الوعاء الضريبي فيما يخص إحصاء المكلفين و الترقيم الجبائي.
- تدعيم الرقابة الجبائية بمختلف الوسائل المادية و المالية.
- تبسيط النظام الجبائي فيما يخص أنظمة فرض الضريبة.
- إحالة المتهربين ضريبيا أمام العدالة ،

4- التهرب من الالتزامات التجارية

هناك جملة من الالتزامات التجارية يتعين على التاجر التقيد بها وإلا اعتبرت في نظر القانون مخالفات تؤسس عليها عقوبات والجدول الموالي يلخص هذه الوضعية خلال الفترة 2012-2015.

Published by Arab Journals Platform, 2016

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

الجدول رقم (02):

عدد المخالفات التجارية المسجلة خلال الفترة (2012-2015)

المخالفـــــــة	2012	2013	2014	2015
عدم إعلام المستهلك بالأسعار والتعريفات	37749	47632	48255	54477
عدم الفوتـــــرة	9437	9309	9991	13298
عدم القيد في السجل التجاري	7077	14274	12110	16378
معارضة المراقبة	14155	20014	18243	16391
ممارسة نشاط تجاري دون حيازة محل تجاري	14155	21255	26631	19784
تطبيق أسعار غير شرعية	2359	3723	1701	3245
عدم الإشهار القانوني	33030	30409	38772	24130

المصدر: تقارير وزارة التجارة الجزائرية للسنوات (2012،2013،2014،2015)

والملاحظ من خلال هذا الجدول بأن مخالفة عدم الفوترة تبقى في تزايد من سنة لأخرى على الرغم من المجهودات المبذولة في هذا المجال، حيث يفسر ذلك وبنسبة كبيرة إلى الحضور القوي للممارسات التجارية غير الشرعية في عدة مستويات من المحيط التجاري. وهو ما يفسر كذلك ارتفاع مخالفة تطبيق أسعار غير شرعية وهذا خلال سنة 2015 بنسبة تقترب من 50 ٪ مقارنة بسنة 2014 وهو ما يطرح تساؤلات عديدة حول فعالية هذا النوع من الرقابة.

وفي حصيلة أجمالية لأهم مؤشرات الرقابة التجارية يمكن توضيح نسبة التطور والانخفاض من خلال المقارنة بين سنتي 2014 و2015 كما يلي:

الجدول رقم (03):

تطور مؤشرات الرقابة التجارية خلال سنتي 2014 -2015

تعيين	2014	2015	نسبة التطور ٪
عدد التدخلات	1363636	1539374	+13
المخالفات	235119	223402	-5
متابعات قضائية	217026	206491	-5
رقم أعمال غير مصرح به مليار دج	58,82	64,48	9,62+
المحجوزات مليار دج	1,64	8,61	42,5 +

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 12

Boualem: Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case st

تعيين	2014	2015	نسبة التطور ٪
الغلق الإداري	15,582	16,145	3,61 +
عدد الحمولات المراقبة عند الحدود	108,206	103,781	4,09 -
عدد الحمولات المحجوزة عند الحدود	1,379	781	43,30 -
الكميات المحجوزة عند الحدود بالطن	98587,50	60970,35	-38.16
قيمة البضائع المحجوزة عند الحدود مليار دج	13,55	11,89	12,25-

المصدر:نتائج نشاط المديرية العامة للرقابة الاقتصادية ومكافحة الغش- وزارة التجارة الجزائرية لسنة (2015)

وفي ذات السياق حدد الملتقى الدولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر الذي انعقد في مارس 2012 من تنظيم وزارة التجارة جملة من التوصيات للحد من ظاهرة الاقتصاد الموازي كان من أهمها :

- ضرورة بعث مشروع الكتاب الأبيض حول السوق الموازية
- إقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- ضرورة إطلاق جهاز إنتاج وطني للرفع من نسبة تغطية الإنتاج المحلي
- إنشاء مجلس وطني يجمع ممثلين عن السلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين وجمعيات حماية المستهلك من اجل مراقبة ومتابعة الأنشطة الموازية
- ضرورة تعزيز العلاقة بين مختلف الهيئات ذات الصلة بالاقتصاد الموازى وعلى رأسها المركز الوطني للسجل التجاري وصناديق التأمينات الاجتماعية

غير انه وبالنظر إلى الواقع فان هذه الإجراءات لم تجسد بشكل حاسم مما سمح بانتشار الظاهرة .

5-بتهريب وتبيض رؤوس الأموال

لا شك أن النظام العالمي الجديد يشجع زيادة عدد ما يسمى بالواحات الضريبية التي تعبأ برؤوس الأموال الهاربة من دفع الضرائب الهاربة من بلدانها، وهناك الآن ما يقارب مائة منطقة في العالم تدير منها المصاريف و شركات التأمين و صناديق لاستثمار أموال زبائنها الأثرياء و تخلصها بانتظام من قبضة الوطن الأم فيما يتعلق بعرض الضريبة، و تأتي في مقدمة تلك المناطق الخاصة لرؤوس الأموال الهاربة من دفع الضريبة (جزر الكيمين الكريبية) الخاضعة للتاج البريطاني حيث يوجد منها ما يزيد عن 500

Published by Arab Journals Platform, 2016

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

مصرف مسجل (الوادي عطية، 2001، ص 139.) و بناءا على الإحصائيات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي هناك ما يزيد عن 2000 مليار دور ستظل حصرية عبر هذه المصارف و الشبكات بحجة حرية تنقل رأس المال و الغريب أن معظمها متواجد في الأراضي الألمانية و البريطانية و الأمريكية و اليابانية، و إلى وقت قريب جدا لم تستطع أي حكومة من هذه الدول مواجهة هذه القوى العاتية في الأسواق المالية.

و يرجع كثير من المحللين أن انهيار الأسواق المالية نهاية 2008 كان بسبب المضاربة و تهريب رؤوس الأموال، مما حتم إعادة النظر في النظام الرقابي و في حرية انتقال رؤوس الأموال.

أما بالنسبة للجزائر تشير الدراسات إلى أن الأساليب المستخدمة في تبيض الأموال تنقسم إلى أساليب بسيطة و اخ

رى معقدة كالتالي (ولهي بوعلام، العدد 12 لسنة 2012):

1-5 : الأساليب البسيطة :

وهي أساليب يلجا إليها عادة الأشخاص دوي المعرفة المحدودة الذين يفتقرون للخبرة في المجال المالي ويفضلون الدخول في مشاريع بسيطة يديرونها غالبا بأنفسهم أو من طرف ذويهم للتمكن من السيطرة عليها وتتم هذه الطرق غالبا بما يلي :

أ- **المتاجرة في العقارات وذلك عن طريق:**

- شراء وبيع سكنات أو استئجارها .
- شراء وبيع الأراضي إما على حالها أو بعد تشييدها
- تشييد مركز تجارية .

ب- **المشاريع التجارية وذلك عن طريق :**

- ممارسة أنشطة تجارية مختلفة مثل بيع الأجهزة الكهرومنزلية ، الملابس النسائية .
- الأنشطة الخدماتية البسيطة مثل نقل البضائع والمسافرين ، إيجار السيارات .
- الأكل الخفيف، محطة غسل السيارات .
- إنشاء شركات متوسطة الحجم للتصدير والاستيراد.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 14

Boualem: Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case st

2-5 : الأساليب المعقدة :

وهي أساليب يلجا إليها المجرمون المحترفون خاصة عندما يبلغ المبلغ المالي حدا كبيرا وهي تتم بمساهمة مختصين في التجارة والمالية وهي تتم عن طريق :

ج- تهريب الأموال :

حيث تتجه الأموال نحو الدول الآمنة قضائيا وجبائيا (الجنات الضريبية) وهي تتم بواسطة عمليات التجارة الخارجية عن طريق التلاعب في الفواتير والتصريحات الجمركية، وهذا النوع من الأنشطة يتطلب إنشاء شبكة من الشركات الوهمية داخل وخارج الوطن، بالإضافة إلى اللجوء الى خدمات محترفي تزوير الوثائق.

د- المشاريع الاستثمارية :

حيث يتم الاستثمار في مشاريع مختلفة بواسطة أنظمة التشجيع والمساعدة المتاحة عن طريق صندوق دعم تشغيل الشباب وصندوق دعم الاستثمار (وذلك للحصول على قروض بنكية يتم تسديدها عن طريق الأموال الملوثة .

إلا أنه لغرض مكافحة غسل الأموال تم استحداث وحدة المعلومات المالية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02_127 المؤرخ في 7/ 04/ 2002 الصادر عن رئيس الوزراء المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم08_275 المؤرخ في 6 سبتمبر2008 وسميت خلية معالجة الاستعلام المالي وقد اعتبرها المرسوم مؤسسة عمومية مستقلة لدى وزير المالية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال القانوني، وقد تم تكليف الخلية لمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال.

وفي ذات السياق تم تحديد الجهات الخاضعة لواجب الإخطار بالشبهة بموجب المادتين 19 و20 من القانون المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب و المتمثلة في البنوك والمؤسسات المالية و البريد وشركات التامين، إضافة إلى كل شخص طبيعي، أو معنوي يقوم في إطار مهنته بالاستشارة، أو بإجراء عمليات إيداع، أو مبادلات، او توظيفات، أو تحويلات، أو حركة رؤوس الأموال لاسيما على مستوى المهن الحرة، وخصوصا المحامين، و الموثقين ومحافظي البيع بالمزايدة، وخبراء المالية ، والوكلاء الجمركيين، وأعوان الصرف، و السماسرة ،و مؤسسات الفوترة ، وكذا تجار الأحجار الكريمة، و المعادن الثمينة، و الأشياء الأثرية..

Published by Arab Journals Platform, 2016

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

وفي ما يلي أهم القضايا المبلغ عنها من طرف البنوك أمام خلية الاستعلام المالي التابعة لوزارة المالية خلال السنوات 2012-2015

الجدول رقم (04):

تطور عدد قضايا الإبلاغ بشبهة تبيض الأموال خلال 2012-2015

المؤسسات المالية	2012	2013	2014	2015
البنوك	558	582	661	1290

المصدر : وزارة المالية، خلية الاستعلام المالي ، تقرير معطيات إحصائية لسنة 2015

والملاحظ ان ارتفاع عدد التصاريح بالشبهة في سنة 2015 بمدى التزام المؤسسات المالية بعملية التصريح مما يدل على التطور الواضح في درجة الوعي وعمليات التوعية التي تقوم بها هذه المؤسسات

6- عدم حاكمية وفاعلية للمؤسسات .

إن الفساد الإداري و عدم احترام القوانين و البيروقراطية يؤثرون على الحاكمية و فاعلية المؤسسات و من ثم ترتيب الدول كما يبرزه الجدول التالي :

الجدول رقم (04):

ترتيب الجزائر من خلال بعض مؤشرات التنافسية

الدول	الفساد الإداري	احترام القانون والنظام	البيروقراطية	مؤشرالحاكمية وفاعلية المؤسسات	الترتيب
الجزائر	0.14	0.25	0.33	0.24	25
مصر	0.24	0.45	0.33	0.34	22
الأردن	0.57	0.50	0.33	0.47	13
أيرلندا	0.75	1.00	1.00	0.92	01
المغرب	0.54	0.75	0.33	0.54	06
تونس	0.29	0.75	0.33	0.46	15

المصدر: المعهد العربي للتخطيط ،تقرير التنافسية العربي لسنة 2012 ص :42

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 16

Boualem: Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case st

لاشك ان حاكمية وفعالية المؤسسات تكون من خلال: (ولهي بوعلام، 2013 ص: 275).

- عدم الانخراط في قضايا الفساد الإداري مهما كانت المبررات .
- احترام مختلف القوانين التجارية والضريبية تفاديا لأي نوع من أنواع الخطر الضريبي، او التجاري وهي مشكلة تخص الجزائر لوحدها بالمقارنة مع بعض الدول انظر الجدول .
- تطبيق مبادئ الشفافية والحوكمة في مجال التسيير .
- **تحليل الإجراءات الجبائية والرقابية لاحتواء أموال الاقتصاد الموازي :**

أولا - : برنامج الامتثال الجبائي الإداري وإشكالية التطبيق

1) التعريف ببرنامج الامتثال الجبائي الإرادي

تدخل هذه الإجراءات ضمن تنفيذ برنامج الامتثال الجبائي الإرادي الذي جاء طبقا لنص المادة من الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 جويليه 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ويتم تنفيذ هدا البرنامج وفق الكيفيات التالية (وزارة المالية، جويليه 2015)

- هذا البرنامج من طرف البنوك على كل الأشخاص الذين يصرحون إراديا أنهم معنيون به وهو يخص حصريا الودائع التي لم تكن محال إخضاع ضريبي من قبل، اذ يتعين على البنوك تقيم كل التوضيحات الضرورية للأشخاص الذين يرغبون في ذلك
- في حالة عدم الانخراط الإرادي في برنامج الامتثال الإرادي وفي إطار مسعى الاحتواء المالي يستفيد الأشخاص الذين يقومون بإيداع أموالهم التي يقل مبلغها عن 10 ملايين دينار من معالجة عادية بالنسبة لودائعهم
- من اجل امثل لهذا البرنامج تقوم البنوك بتعيين مكلفين بالزبائن مختصين وذوو كفاءة
- يتم إيداع الأموال شخصيا من طرف الأشخاص المعنيين حيث تودع الأموال نقدا في حساباتهم نقدا
- يجب على البنوك إن تدفع يوميا الإدارة الجبائية المبالغ المجمعة بموجب الرسم الجزافي المحرر بمعدل 7 بالمائة

Published by Arab Journals Platform, 2016

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

- يجب على الإدارة الجبائية تقيم وصل استلام للبنك يتعلق بالمبالغ والوثائق المستلمة مع ضرورة تثبيت خضوعه لبرنامج الامتثال الجبائي خلال سبعة أيام.

وفي الواقع أن الامتثال الإداري الجبائي يختلف عن العفو الجبائي ،ذلك أن العفو الضريبي هو فرصة تتاح للمولين لتصحيح أخطاء السنوات الماضية ، و قد يكون دائما أو لفترة محدودة و يسمح للمكلفين بالضرائب بتسوية أوضاعهم أمام مصلحة الضرائب طواعية. كما يسمح بالكشف عن المعلومات غير الدقيقة أو غير الكاملة للسنوات الضريبية الماضية، أو الكشف عن التصريحات التي لم تبلغ خلال السنوات الماضية من دون عقوبة أو مقاضاة (الموقع الالكتروني www.coe.int تاريخ الاطلاع 12-02 - 2016). خاصة وان جل المبررات التي يستند إليها لإقامة العفو الضريبي متوفرة في الحالة الجزائرية والتي من أهمها : (قدي 2011 ، ص :243)

- ضعف التكاليف الإدارية للعفو الضريبي
- تحسين النظام الضريبي
- مؤشر على مرونة النظام الضريبي
- إصلاح النظام الضريبي
- معالجة التهرب الضريبي غير المقصود
- مظهر من مظاهر العدالة

و على هذا الأساس فإنه في اعتقادي يجب أن يترافق إجراء الامتثال الجبائي الإداري مع إجراءات العفو الجبائي، إذ أن هذا الإجراء لمن شأنه أن يستقطب عديد الأنشطة التي لا تزال في محيط الاقتصاد الموازي، خاصة إذا تعلق الأمر بأصحاب المهن و الأنشطة التجارية و أصحاب المؤسسات الصغيرة التي استفادت من إعفاءات جبائية في السابق و لم تستطع الاستمرار في النشاط لأسباب إدارية و تجارية معروفة .مع ضرورة استلهام العبرة من بعض تجارب العفو الناتجة في بعض دول العالم مثل تجربة العفو الضريبي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و سويسرا. ذلك أن الهدف من العفو الضريبي هو تطوير الإيرادات الضريبية للدولة من جهة وتدعيم النمو الاقتصادي من جهة ثانية

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 18

غير انه يجب الإشارة إلى إن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) الذي تم تطبيقه في 1 يوليو 2014 هو قانون تشريعي جديد سنّته الولايات المتحدة، وقد تم وضع هذا القانون لمواجهة التهرب الضريبي الذي يلجأ إليه الأمريكيون ولتوفير درجة كبيرة من الشفافية في المسائل الضريبية. وقد تم سنّه أيضاً بدافع الإبلاغ عن المعلومات الجديدة وشروط حجبها التي يجب أن يتم تطبيقها في المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم (البنك السعودي للاستثمار 2016)

2) إشكالية تطبيق برنامج الامتثال الإرادي الجبائي

من المعلوم أن هذا البرنامج قد تم تفعيله سنة2012 من قبل مجموعة العمل المالي الدولية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادية ضمن برنامج مكافحة تبيض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ولقد أطلق عليه اسم VTC وهو يعني الالتزام الضريبي الطوعي وهو يستهدف تسهيل الوضع القانوني والإجرائي. لدافعي الضرائب (بوخالفة ، 2016)

وفي اعتقادنا إن إشكالية التطبيق تنحصر في النقاط الرئيسية التالية :

- من حيث الفعالية لقد جاء في تصريح للمدير العام للضرائب أن عدد الذين انخرطوا في هذا البرنامج الى نهاية 2015 حوالي 250 مكلفا وهو رقم لا يعبر عن حجم الاقتصاد الموازي الذي يعادل حوالي 40 مليار دولار حسب تقديرات الخبراء مما قد يطرح إشكالية تطبيق هذا البرنامج (28)
- من حيث التأثير على التصريحات المتعلقة بالوعاء وذلك من خلال ان هذا البرنامج سيؤثر بصورة غير مباشرة على الإفصاح الضريبي وهذا لمن شانه أن يطرح عقبات حقيقية أمام المكلفين النزيهين
- من حيث التأثير على فعالية الرقابة الجبائية إذ لا يمكن ان تقتنع المؤسسات التي تخضع للرقابة الجبائية بالعملية طالما إن المدرجين في هذه البرنامج لا يمكن أن يكونوا محل إخضاع للرقابة وهو ما يضع الإدارة الجبائية أمام ازدواجية المعايير

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

ثانيا :استصدار سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي

و تهدف العملية –التي أطلق عليها تسمية "الاقتراض الوطني من اجل النمو الاقتصادي"– إلى "تجنيد الموارد المتاحة والنائمة في الأدراج" من اجل تمويل مشاريع استثمارية و اقتصادية للدولة.

وان الاكتتاب لهذا الاقتراض سيكون "مفتوحا للجميع دون استثناء سواء الخواص او المؤسسات العمومية والخاصة" و انه سيعرض في شكل سندات اسمية أو سندات لحاملها (أي ان اسم الحامل غير محدد عليها).

إما طريقة الدفع فتبقى من اختيار المكتتب: نقدا أو عن طريق تحويل بنكي او غيره.

و قد حددت مدة الاكتتاب بـ6 أشهر لكن الدولة بإمكانها إغلاق العملية بمجرد وصول المبالغ المحصلة إلى سقف المبلغ المرجو حسب الوزير الذي امتنع عن الكشف عن هذا السقف.

و قد حدد مبلغ 50.000 دج كقيمة اسمية للسند الذي ترافقه فائدة تتراوح نسبتها–حسب اجل التسديد– ما بين 5 بالمائة بالنسبة للسندات ذات 3 سنوات و 5ر75 بالمائة بالنسبة لـ5 سنوات.(القرار المؤرخ في 28مارس 2016)

و في ما إذا كان الاقتراض السندي منافسا لعملية الامتثال الضريبي الطوعي– التي انطلقت اوت 2015 والتي تهدف لاستقطاب أموال السوق الموازية إلى البنوك– أكد وزير المالية الجزائري أن العمليتين متكاملتان و إنهما غير متنافستين.

وتشير المعطيات الإحصائية المتوفرة إلى غاية 28 جويلية 2016 إلى إن حوالي 800 مؤسسة انخرطت في هذا البرنامج مما نتج عنه مبلغا إجماليا قدره 152 مليار دج وهذا يدل على النجاح النسبي لهذا التوجه (منتدى المؤسسات الكبرى www.fce.dz)

ثالثا– : الإجراءات التجارية لاحتواء الاقتصاد الموازي

لقد توسعت السلطات العمومية في الجزائر في حماية الأسواق التجارية وتأمين المنافذ المالية على المستوى الإقليمي والدولي وذلك عن طريق استصدار وتفعيل محتوى المراسيم التالية:

- المرسوم التنفيذي المحدد لشروط و طرق تنفيذ حق مواجهة الإغراق (المرسوم التنفيذي رقم 05 –222-2005):

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 20

يحتوي هذا النص على شروط و طرق تطبيق حق مواجهة الإغراق لأي منتوج يدخل السوق الوطنية بسعر مغرق، بمعنى سعر منخفض إلى حد ما دون قيمته العادية مسببا ضررا هام لفرع من الإنتاج الوطني من نفس الصنف.

- المرسوم التنفيذي المحدد لشروط تنفيذ حق الحصول على التعويض (المرسوم التنفيذي رقم 05-221، 2005):

يهدف الحق في التعويض بشروط وطرق تطبيقه المنصوص عليها في هذا المرسوم إلى الحصول على تعويض مقابل الدعم العمومي للصادرات التي تتسبب في ضرر كبير للفرع الإنتاجي الوطني المعني بتحويله امتيازات لصالح المنتوج المصدر.

- المرسوم التنفيذي المحدد لشروط وطرق تنفيذ تدابير الحماية(- المرسوم التنفيذي رقم 05- 220 ،2005):

يتضمن هذا المرسوم شروط و طرق تنفيذ تدابير الوقاية على شكل زيادة في الرسوم الجمركية أو تحديد كميات الاستيراد لمواجهة الأضرار التي تلحق بفرع من الإنتاج الوطني بسبب واردات ضخمة من السلع المشابهة.

في الواقع أن حماية الأسواق التجارية و تأمين المنافذ على المستوى الإقليمي و الدولي لن تكون ذات جدوى إلا بتفعيل الرقابة التجارية الداخلية التي تنقسم إلى : (باديس و إيمان، 2013 ، ص، 12)

- ✓ الرقابة المسبقة على المنتج و المنتوج
- ✓ الرقابة اللاحقة أثناء التسويق و البيع و التخزين
- ✓ الرقابة المستمرة و الدائمة لكل مراحل عرض المنتوج للاستهلاك

أما فيما يخص تحقيق أمن المستهلك وتفادي الأخطار، هنا تخضع عملية عرض المنتوج للاستهلاك إلى رقابة أخرى، أين يقوم الأعوان المختصين بالعمل على تفادي إخلال البائع أو المنتج أو الموزع حسب مراحل عرض المنتوج بالتزاماته أثناء عرضه للمنتوج، والتي تدخل في كل من مبدأ شفافية ونزاهة الممارسات التجارية.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

رابعا- : الإجراءات الجمركية لاحتواء الاقتصاد الموازي

تتركز مجمل هذه الإجراءات في متابعة الصرف و حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج

و في تقديري أنه يجب استخلاص التجربة التونسية التي استهدفت سنة 2007 مخالفات الصرف و الجباية عن طريق العفو الجبائي في إطار قانوني واضح ومحدد. حيث أن مخالفات الصرف كانت مصنفة كالتالي : (الجمهورية التونسية ، وزارة المالية، مذكرة عامة عدد 34/ 2007)

عدم التصريح بالمكاسب الخارجية

عدم إعادة مداخيل، من خلال المكاسب المشار إليها أعلاه والمكاسب من العملاء في البلاد التونسية، و عدم إحالتها مهما اقتضت التراتيب تلك الإحالة.

مسك عملات في شكل أوراق نقدية أجنبية بالبلاد التونسية و عدم إيداعها لدى وسيط مقبول، وعدم إحالة هذه العملات كلما اقتضت التراتيب تلك الإحالة.

خامسا-: الإجراءات الرقابية لاحتواء الاقتصاد الموازي

1- الدور الرقابي للبرلمان

البرلمان هو صوت المجتمع، فالمواطنون قد اختاروا أعضاء البرلمان ليعبروا عن مصالحهم ويراقبون أداء الحكومة. وبالتالي فإن أهم وظيفة يقوم بها البرلمان هي الرقابة على صنع وتنفيذ السياسات المالية والموازنة العامة للدولة.وهناك نوعين من الرقابة البرلمانية على السياسات المالية: (لبنى عبد اللطيف /www.eaddla.org -2016)

النوع الأول: الرقابة على عمليات صنع الموازنة العامة للدولة. وهذا النوع من الرقابة هو ما يطلق عليه الرقابة قبل الصرف (أي الرقابة قبل القيام بعملية الإنفاق) فالحكومة عندما تتقدم بموازنة العام المالي للجديد للبرلمان ليقرها فإنه يقوم بفحص ومراجعة تلك الموازنة

النوع الثاني: الرقابة على عمليات تنفيذ الموازنة وهو ما يطلق عليه الرقابة بعد الصرف (أي الرقابة بعد القيام بإنفاق الموارد على أوجه الاستخدام المختلفة).

و في بيئة ينخرها الفساد بكل وجوهه يجب أن يسعى البرلماني في عمله لتكريس كل ما من شأنه خدمة القطاع العام و تجسيد مبادئ الحكم الصالح باعتماد مبادئ المراقبة

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 22

Boualem: Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case st

والشفافية في كل القرارات والسياسات .كما يجب عليه تكريس مبدأ المساءلة و المحاسبة للسلطة التنفيذية على كل تصرفاتها المتعلقة بإدارة الإيرادات العامة و يشكل عملي يمكن للبرلماني من خلال تدقيقه و مراجعته للعمليات المتعلقة بتحصل الإيرادات العامة أن يعتمد المبادئ و المعايير التوجيهية التالية :

(ولهي بوعلام، 2013 ص: 275)

- مراقبة الشرعية و المطابقة
- مراقبة المر دودية
- مراقبة الملائمة
- مراقبة الشمولية
- مراقبة المصداقية
- مراقبة النوعية

2- الدور الرقابي لمجلس المحاسبة

إن تنشيط الدور الرقابي لمجلس المحاسبة كمؤسسة دستورية من شأنه أن يساهم من خلال مهامه في مراقبة المال العام خاصة في جانب النفقات العمومية التي ما فتات تزداد مع تزايد عديد البرامج الحكومية في كل قطاعات الاقتصاد الوطني ، وقد يكون من الضروري في الوقت الراهن أن يبسط رقابته على صندوق ضبط الموارد الذي أضحى صمام الأمان للحكومة في مواجهة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية . وجدير بالملاحظة انه قد تمت عملية تحديث الصلاحيات لمجلس المحاسبة طبقا للأمر الرئاسي رقم 10-02 الصادر بتاريخ 25 أوت 2010 حيث أصبح يدقق في شروط استعمال وتسيير الموارد والوسائل المادية والأموال العمومية التي تدخل في نطاق اختصاصه، ويتأكد من مطابقة عملياتها المالية والمحاسبية للقوانين والتنظيمات المعمول بها ، كما أنه أصبح يساهم في تعزيز الرقابة ومكافحة جميع أشكال الغش والممارسات غير القانونية، أو غير الشرعية التي تشكل تقصيرا قي الأخلاقيات وفي واجب النزاهة، أو الضارة بالأملاك والأموال العمومية.

Published by Arab Journals Platform, 2016

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

3- الدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية

بالرغم من الصلاحيات التي تتمتع بها المفتشية العامة للمالية إلا انه ينبغي أن تتمتع بالاستقلالية كسلطة مراقبة بعيدا عن وصاية وزير المالية، وأن تدعم بالموارد البشرية المؤهلة تماشيا مع متطلبات العمل الرقابي المتزايدة. مع ضرورة أن تدعم بهياكل ومصالح جهوية وولائية .

4- الدور الرقابي لمجلس النقد والقرض

إن هدا التقارير تخص بالدرجة الأولى عمليات الرقابة على التجارة الخارجية والتحويلات وذلك بموجب الأمر رقم 01-07 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، إضافة إلى التقارير المتعلقة بجهاز مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب .

5- الدور الرقابي للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

لقد جاء نص تأسيس هذه الهيئة في الدستور الجديد وهي سلطة إدارية مستقلة موضوعة لدي رئيس الجمهورية وتتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، وهي تتولي على الخصوص مهمة اقتراح السياسة الشاملة للوقاية من الفساد وتكرس مبادئ دولة الحق وتعكس النزاهة والشفافية في تسيير الممتلكات والأموال العمومية والمساهمة في تطبيقها (المادة 202 من الدستور، 2016).

وفي ذات السياق جاء في وثيقة الدستور الجديد (تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية، كما تتكفل الدولة بضبط السوق، ويحمي القانون حقوق المستهلكين، ويمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير النزيهة. (المادة 43 من الدستور، 2016).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 24

خاتمة

1- نتائج البحث :

- الاقتصاد الموازي ظاهرة تعرقل المسار التنموي الصحيح للدولة عن طريق استشراء الفساد الإداري والمالي وتؤدي إلى انتشار غسيل الأموال مما يفسح المجال للاتجار بالمخدرات والتهريب .
- ترجع الأسباب الرئيسية إلى نمو الاقتصاد الموازي إلى عدم كفاءة وعدالة النظام الضريبي، وتقييد ممارسة الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى محدودية تدخل الهيئات ذات العلاقة كمصالح الضرائب والجمارك .
- من أهم مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر كانت تتمثل في البيع و الشراء بدون فواتير. وتحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي، إضافة إلى التصريحات الخاطئة لأرقام الأعمال.وتخفيض الثمن المصرح به لدى الجمارك، مع استخدام التسديد النقدي بدل التعامل بالشيكات.
- للاقتصاد الموازي في الجزائر مظاهر عديدة لعل أهمها الفساد الاقتصادي والإداري والرشوة وبدرجة اقل تبيض الأموال، والإخفاء التجاري، وعدم حاكميه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- عدم فاعلية مختلف الأجهزة الرقابية في مكافحة الاقتصاد الموازي في الجزائر بالرغم من كثافة التشريعات والقوانين المنظمة .

2- توصيات البحث:

- إعداد قواعد و قوانين سليمة يجب أن تشكل الشفافية عنصرا أساسيا لكل العمليات والمعاملات المالية والتجارية ضمانا لتحقيق النزاهة و المنافسة الشريفة .
- تبسيط القوانين الضريبية لان عملية تبسيط القوانين الضريبية تحد من الفساد بطريقتين: أولا تقييد قدرة المسؤولين على استخدام تقديرهم الشخصي في تطبيق القواعد الضريبية وثانيا تقليل نسبة التهرب الضريبي و زيادة الالتزام .مما يدعم عدالة الضريبة لتحقيق كفاءة النظام الرقابي الضريبي .
- ضرورة المرافقة المستمرة لبرنامج الامتثال الإرادي الجبائي ، مع ضرورة التفكير في تجربة العفو الضريبي كبديل محتمل

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

- تفعيل الرقابة التجارية بمختلف أصنافها بشكل دائم ومتواصل والابتعاد عن الرقابة المناسبتية والموسمية والعشوائية
- ضرورة تبني الإدارة الالكترونية في القطاعات الحساسة ذات الصلة بالاقتصاد الموازي كالبنوك والضرائب والجمارك والتجارة ،مع إلزامية التنسيق في ما بينها بشكل شفاف وسريع .
- البدء في إصلاح قطاع العمل في الحكومة عن طريق تفعيل دور صناديق التأمينات الاجتماعية بمختلف أصنافها ضمانا للتحكم في عدد العمال والأجراء الفعليين .
- تأسيس مستويات أفضل لتحقيق الشفافية، و المساءلة في الشركات الخاصة .ضمن مبادئ الحوكمة المحاسبية والجبائية.
- توحيد معايير المحاسبة و مراجعة الحسابات مع التركيز على جودة الإفصاح المالي والضريبي .
- تفعيل عمل الأجهزة الرقابية بمختلف أصنافها مع ضرورة التنسيق في ما بينها من حيث تبادل المعلومات والتقارير ذات الصلة مع تخطيط برامج زمنية لعملية التقييم، مع ضرورة استحداث لجان محلية لتنفيذ عملية الرقابة على نطاق اشمل
- ضرورة الاسترشاد بالتجارب الدولية المطبقة للعفو الضريبي وبرنامج الامتثال الإرادي الجبائي .
- تعزيز سلطة الدولة في كيفية الالتزام بالقيم والأخلاق الذاتية المستمدة من الدين الإسلامي .

3- خلاصة البحث:

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن الاقتصاد الموازي ظاهرة متعددة المصطلحات والمفاهيم وهو يستمد بقاؤه من غياب الدور الرقابي للدولة، مما فسح المجال لانتشار الفساد المالي، والتهرب الضريبي، واستخدام الأموال القذرة وغسيلها والرشوة ، وهو ما يطلق عليها بالمظاهر الأساسية للاقتصاد الموازي. وتحاول الجزائر إلى تبني مجموعة من الإجراءات الضريبية والتجارية والجمركية لغرض الضبط التجاري وصولا إلى العدالة الضريبية تحقيقا لتعبئة المزيد من الإيرادات المترتبة عن الاقتصاد الموازي لمواجهة تمويل التنمية لما بعد 2015 .

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 26

Boualem: Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case st

المراجع :

أولا : الكتب

1- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر 2006 .

2- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2002 .

3- صالح صالحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، مصر2011 .

4- ناصر مراد، التهرب و الغش الضريبي في الجزائر ، دار قرطبة ، الجزائر 2004.

5- قدي عبد المجيد ،دراسات في علم الضرائب ، دار جرير للنشر ، الأردن 2011 .

6- الحسين الوادي عطية ،الاقتصاديات النامية ، أزمات وحلول ،دار الشروق العربية ، الأردن 2011

7- friedrich Schneider , shadows economies , from 1999-2007 The world Bank , july 2010

ثانيا : رسائل

- قارة ملاك ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة منتوري بقسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2010/ 2011

- تدريست كريمة ، دور البنوك في مكافحة تبيض الأموال ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تيزي وزو –الجزائر 2014

ثالثا : مقالات

- ولهي بوعلام ، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر ، العدد 12 لسنة 2012 .

- بن عيشة باديس و طاطا ايمان مجلة المؤسسة، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، العدد الثاني 2013 .

Published by Arab Journals Platform, 2016

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

- بوسقيعة احسن ، دور إدارة الجمارك في مكافحة المخالفات المتعلقة بالصرف وبحركة رؤوس الأموال ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو- مغاربي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس سطيف 2015 .
- ولهي بوعلام، اثر الفساد الضريبي على تعبئة الايردات العامة في الجزائر ، منشورات مخبر الشراكة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو- مغاربي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر ، 2013 .
- كريستين لاغارد ، صندوق النقد الدولي ، تعبئة الإيرادات الضريبية والنظام الضريبي الدولي، مقومان أساسيان في اقتصاديات القرن الحادي والعشرين ، فيفري 2016 تاريخ التحميل 12-03 -2016
- عبد الله بن حاسين الجابري، الفساد الاقتصادي و أنواعه ، أسبابه، آثاره ، علاجه ، جامعة أم القرى، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي- المملكة العربية السعودية- ماي 2005.

رابعا : تقارير

- صندوق النقد الدولي ،العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، سبتمبر 2015.
- تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة و ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2011.
- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 .
- تقرير تقييم تدابير مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب الموقع الالكتروني www.coe.int تاريخ الاطلاع 12-02 -2016
- La lettre de la D.G.I conférence annuelle des cadres dirigeant عن المديرية العامة للضرائب بالجزائر
- Séminaire international du l'élargissement de l'assiette et le recensement des contribuables, CREDAF Alger, juin2007

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 28

Boualem: Containment Strategies for parallel economy: Algeria as a case st

- خطاب رئيس الجمهورية ، عبد العزيز بوتفليقة في الجلسات الوطنية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال شهر جانفي 2005.
- collections statistiques , No 168/2012 , office nationale des statistiques , janvier 2012 , récent économique www.ons.dz , consulte le 19/03/2012

خامسا: مراسيم وتعليمات ومذكرات

- المرسوم التنفيذي رقم 05- 222 المؤرخ في 22 يونيو 2005. بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .
- المرسوم التنفيذي رقم 05-221 المؤرخ في 22 يونيو 2005 بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .
- المرسوم التنفيذي رقم 05-220 المؤرخ في 22 يونيو 2005 بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .
- القرار المؤرخ في 28 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 20 بتاريخ 30مارس 2016 .
- المادة 202 من الدستور الجزائري ، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.
- المادة 43 من الدستور الجزائري ، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016 .
- الجمهورية التونسية، وزارة المالية ،الإدارة العامة للدراسات و التشريع الجبائي، مذكرة عامة عدد 34/ 2007.
- عن التعليمة الوزارية رقم 002 المؤرخة في 29 جويليه 2015 المحددة للكيفيات العملية لتنفيذ برنامج الامتثال الجبائي.
- لبنى عبد اللطيف، الرقابة البرلمانية على تنفيذ السياسة المالية الإبعاد والتحديات www.eaddla.org/parlaman/peper التحميل يوم 20-03-2016

Published by Arab Journals Platform, 2016

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 17 [2016], Iss. 2, Art. 3

- البنـــك الـــسعودي للاســـتثمار، www.saib.com.sa تـــاريخ الاطـــلاع يوم 23-03-2016
- عبد الرحمان بوخالفة ، وزير المالية الجزائري ، المديرية العامة للضرائب مـن خـلال الموقع الالكتروني للوزارة بالجزائر تاريخ الاطلاع 12-02-2016

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol17/iss2/3 30